



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية جدلية

د. عمر الجميلي*: بين صناعه الخبز وعلم الإقتصاد

"اعط الخبز لخبازه ولو اكل نصفه" مثل شعبي متداول يقر بأهمية التخصص وكون المهنية ضرورية في أداء الاعمال وبما يحقق انجازها علي أكمل وجه. وان كان المثل قد ضرب في صناعة الخبز، فهو يمثل في نهاية الأمر نشاطا اقتصاديا منتجا ومفيدا للمجتمع، على العكس من العديد من الأنشطة غير المنتجة والمرتبطة بالريع النفطي .

مقال اليوم ذا صلة بنقاش دار حديثا مع الدكتور بارق شبر، المنسق العام لشبكة الاقتصاديين العراقيين،الاقتصادي الذي ناهز عمره 75 عاما و له خبرة تزيد عن خمسة عقود من العمل مع عدد من المنظمات الدولية وحكومات المنطقة كمستشار اقتصادي.

النقاش دار حول ظاهرة متنامية وآخذة بالاتساع بمرور الزمن، تستحق وقفه للتأمل والنقاش، وقد تكون الكتابة ذات فائدة لجمهور المعنيين. ولا بد من التنويه هنا أننا لسنا بصدد تناول شامل لهذه الظاهرة، بل تسليط الضوء على جوانب منها وبما يدعم ما نهدف إليه في تناول هذا الموضوع.

فما هي هذه الظاهرة؟ وما أهم أسبابها؟

الظاهرة باختصار شديد تتجلى بظهور عدد من الأشخاص في وسائل الإعلام المختلفة، لاسيما المرئية منها، يقدمون أنفسهم عادة تحت عناوين من أمثال الخبير في الشؤون الاقتصادية أو المالية أو المصرفية وغيرها من العناوين الرنانة. والبعض منهم ذهب إلى أبعد من ذلك ليكتب وينشر في المواقع الإلكترونية، بضمنها صفحات التواصل الاجتماعي، حيث تتناول تلك الكتابات عادة؛ مواضيع وقضايا اقتصاديه شائكة وكبيرة قد يحجم الاقتصاديون ذوي الباع الطويل عن الخوض بها، منها على سبيل المثال لا الحصر: أسواق النفط الدولية ومحاولة تفسير أسباب التذبذب الحاصل في أسعار النفط



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية جدلية

الخام، ادوات السياسة النقدية، وفي مقدمتها موضوع التغير الحاصل في سعر صرف الدينار العراقي. والأمر يمتد ليشمل الخوض في السياسة المالية وطرق الاقتراض المتاحة وسبل إدارة الدين العام.

إن تناول هذه المواضيع عادة ما تصحبه حالة من الافتقار الى المعرفة الأكاديمية بأساسيات ونظريات علم الاقتصاد. ونجد البعض لايمتلك القدرة التحليلية المطلوبه عند التعامل مع البيانات الاحصائية المتاحة أو عند استنباط المؤشرات الاقتصادية.

هذه الظاهرة بمجملها تسببت ولاتزال في إحداث بلبلة في الراي العام وبيئة الأعمال، واقل ما يمكن أن توصف به أنها "ظاهرة غير صحية". ونشير مثلاً إلى النقاش الذي دار حول سعر صرف الدينار العراقي وما صاحبه من حديث طويل حول إمكانية العودة إلى سعر الصرف السابق من عدمها.

ومن الملاحظ أيضاً أن نطاق هذه الظاهرة يتسع ليشمل عدد من الساده أعضاء مجلس النواب، واقرب مثال يورد بهذا الشأن ما جرى عند استضافة السيد وزير النفط في مجلس النواب مؤخراً، حيث طلب من النواب توخي الدقة عند التصريح بشأن الصناعة النفطية لما له من تأثير على البيئة الاستثمارية للبلد ومسار العلاقة مع الشركات الأجنبية العاملة فيه.

عودة الى النقاش مع دكتور بارق، الذي يربط الظاهرة بوجود تسطيح عند تداول المفاهيم الاقتصادية العلمية، لاسيما ما يتصل بالاقتصاد الكلي، والذي في جوهره يركز على سلوك وأداء الاقتصاد ككل، حيث يتناول بالتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها ببعضها من معدلات البطالة والنمو والتضخم واحتساب الناتج المحلي الإجمالي وغيرها. يعتقد الدكتور شبر بان الظاهرة تعكس حاله من التراجع في مستوى المهنية بين عدد من الأفراد والمجموعات والتي يبدو انها تسعى بالدرجة الأساس لتحقيق مصالح شخصية وفئوية ضيقة. كما شكى الدكتور شبر ايضاً من ضعف دور الإعلام في نشر الثقافة الاقتصادية بين الطبقة السياسية والمواطنين بشكل عام.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية جدلية

وفي الحقيقة، إن أسباب الظاهرة عديدة، ولكن من المفيد القول بانها بلا شك ليست وليدة اليوم بقدر كونها نتاج لعملية تراكمية بدأت منذ عقود خلت. فلقد أرغمت الحروب المتتالية وما تبعها من حصار اقتصادي صارم العديد من الكوادر العلمية بضمنها الاقتصادية على ترك البلد والهجرة الى الخارج. كما فرضت تلك الظروف أيضا المزيد من التسييس لقطاع التعليم العالي ليسود مبدأ الولاء على حساب الكفاءة. وساهم كل ذلك في تدني جودة التعليم ومحدودية في معارف الخريجين في مختلف الاختصاصات بدون استثناء. أما ما يتعلق بالاهتمام بدراسة علم الاقتصاد في الجامعات العراقية، فعانت من تراجع هي الآخري؛ والأمر مرتبط أيضا بمحدودية فرص العمل المتاحة بعنوان اقتصادي في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

وفي ظل هذه الظروف جاء تغيير 2003 ليفتح المجال واسعا أمام تعدد وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية، والتي ازدادت عددها بشكل كبير وانعكست زياده الكم على حساب النوع، وترافق ذلك مع اتساع لا يمكن إنكاره في هامش الحرية وفضاء التعبير عن الراي في عراق اليوم. ولكن ذلك فرض في الوقت نفسه على إدارات تلك الوسائل نوعا من التنافس في تغطيه الحدث، والرغبة في تعزيز ذلك بإعطاء بعد تحليلي للأخبار، لاسيما الاقتصادية منها، كونها ذات مساس مباشر بحياة المواطن. ومن جانب آخر، من الملاحظ أن الشأن الاقتصادي نفسه بدا يحوز على اهتمام الاقتصاديين وغير الاقتصاديين على حد سواء، فظهر على الساحة الإعلامية العديد من المحللين من المختصين وغير المختصين. ويبدو أن ذلك يعود أساسا إلى الحاجة لسد الفجوة بين جانب الطلب المتنامي الى الخبرات الاقتصادية في مقابل العرض المحدود من ذوي الخبرة والاختصاص. لذلك، ليس من المفاجئ أن يقفز الكثيرون الى الواجهة لسد هذه الفجوة. إلا أن هذا لا يبرر إستعانة وسائل الإعلام بأشخاص ليسوا من ذوي الاختصاص ليقوموا بتحليل الخبر أو تحليل المعلومة الاقتصادية، اما بشكل مجتزأ أو مبتور. وفي اغلب الأحيان، يصاحب ذلك خلط في استخدام المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية، التي تشكل المفاتيح أو العناصر الأساسية لاي حوار مهني وبناء. وهنالك ايضا من يلبس النقاش الاقتصادي لباسا سياسيا ليعلو



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

خواطر اقتصادية جدلية

صوت السياسه على حساب الاقتصاد، ويتزامن هذا عاده عند اتخاذ الحكومه إجراءات اقتصادية أو مالية معينه.

ومع كل الاحترام والمحبة لكل هؤلاء المهتمين بالشأن الاقتصادي العراقي، فإن ما يلاحظ أن عدد ليس بالقليل منهم يفتقر الى الخلفية الاكاديمية في العلوم الاقتصادية أو الخبرة العملية المتراكمة من العمل وإدارة المؤسسات والمشاريع الاقتصادية، والتي تجعل من العنوان الأكاديمي أو المهني للشخص يعكس مؤهلات حامله وليس إدعاء. ولا بد من القول أن الأمثلة بهذا الشأن عديده، لكن ليس القصد من هذا المقال هو تسقيط فلان أو التقليل من مهنيه إعلان بقدر ما هو التأكيد علي أهمية التخصص والأداء المهني كأمر مطلوب عند التعاطي مع أي عمل.

لذا، فالدعوة موجهة إلى وسائل الإعلام، وذلك بالعمل أولاً على تعزيز القدرات الاقتصادية لكوادرها الشابة وثانيا الاستعانة بمن يمتلك أدوات المعرفة والخبرة في العلوم الاقتصادية، لأن الاستعانة بالمختص ستعود بالفائدة على الجميع بدون استثناء. وأخيرا وليس آخرا، هنالك حاجة أيضاً لاعتماد المزيد من الشفافية في نشر وتداول البيانات الاقتصادية من قبل للمؤسسات الحكومية المعنية لكونها نقطه الشروع لنمو وتطور بيئه الأعمال.

وفي النهاية، لا بد من القول أن جوهر مقال اليوم يكمن في الدعوة للإلتزام بالروح المهنية والحرفية في تناول الحدث الاقتصادي. لذلك دعونا نردد على الدوام المثل الشعبي "اعط الخبز لخبازه ولو اكل نصفه".

(* باحث اقتصادي وعضو في هيئه تحرير شبكة الاقتصاديين العراقيين .
حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة
الى المصدر. 24 تموز 2021

[شبكة الاقتصاديين العراقيين – Network Economists Iraqi](#)